

تحت عنوان «صحة المرأة وسلامتها»، توافق نحو 30 هيئة وطنية وأكاديمية ومجتمعية على العمل في ائتلاف مدني لمتابعة تنفيذ أجندة وطنية متخصصة بصحة المرأة وسلامتها والعمل على تحديد المقاربات والأنشطة الآيلة إلى تطبيقها. وخلال اللقاء الذي جمع وزارة الصحة العامة والجمعية اللبنانية للتوليد والأمراض النسائية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، نوقشت الأولويات الطبية الخدمائية والصحية والقانونية والمجتمعية، ومن بينها الارتفاع الهائل للإجراءات الطبية المؤذية لصحة الأم وغياب مواضيع الصحة النفسية والصحة الجنسية وصحة النساء في العمر المتقدم، إضافة إلى مواضيع قانونية تتناول تعديل بعض التشريعات بما يعزّز صحة المرأة وسلامتها، مثل إجازة الأمومة والإجهاض والسن القانونية للزواج. وفي هذا الإطار، عرض رئيس الجمعية اللبنانية فيصل القاق الإطار العام لعناصر صحة المرأة والعوامل المؤثرة فيها.